E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/105
2 March 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم ، مع الإشارة بصفة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لميانمار لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

يهدي مكتب الممثل الدائم لاتحاد ميانمار لدى مكتب الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف تحياته إلى الامين العام للامم المتحدة ، وبالإشارة إلى البند ١٢ من جدول أعمال الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان ، يتشرف بأن يرفق طيا تفنيدات لبعض الفقرات الواردة في تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان السيد يوزو يوكوتا عن الحالة في ميانمار الواردة في الوثيقة E/CN.4/1993/37 .

وسوف يقدر الممثل الدائم لاتحاد ميانمار تقديرا عميقا قيامكم بإصدار التفنيدات سالفة الذكر للفقرات الواردة بالتقرير بوصفها وثيقة رسمية للجنة تحت البند المشار إليه أعلاه من جدول الاعمال .

تفنيدات للمزاعم الواردة في التقرير المتعلق
بحالة حقوق الإنسان في ميانمار والذي أعده
البروفسور يوزو يوكوتا (E/CN.4/1993/37)

في الفقرة ١٥

يذكر التقرير على نحو غير صحيح أنه "في عام ١٩٧٤ وضع دستور جديد . ومع ذلك ، استمر حكم الحزب الواحد" .

وتنص المادة ١١ من دستور ١٩٧٤ صراحة على أن "الدولة تعتمد نظام حزب واحد" .

في الفقرات ١٨ و١٩ و٣٠

يزعم التقرير أن العسكريين هاجموا الطلاب والعمال الذين تظاهروا خلال اضطرابات ١٩٨٨ .

ويمكن توضيح أنه خلال اضطرابات ١٩٨٨ اضطر العسكريون إلى التدخل للمحافظة على القانون والنظام . وما حدث فعلا هو أن المظاهرات الموالية للديمقراطية كانت سلمية ومنظمة في البداية . بيد أنه بسبب تحريضات من جانب اليساريين المتطرفين والاشرار ومن جانب بعض دوائر الاعلام الأجنبي سادت الفوضى التامة والخروج على القانون . واضطر الجيش إلى التدخل لقمع الفوغائية العنيفة والخبيثة . ومارست قوات الأمن أقصى درجات كبح النفس . وأبلغ ما حدث في هذه الاضطرابات إلى مركز حقوق الإنسان بموجب مذكرة البعثة رقم ٣/٣٠٣-٣٣/٣٧ المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

في الفقرة ٢٥

يذكر التقرير على نحو غير صحيح أنه حظر على داو اونغ سان سوكي المشاركة في الحملة الانتخابية على أساس ارتباطها بشكل غير قانوني بمنظمات متمردة .

والحقيقة أنه لم يكن من حق داو أونغ سان سوكي التقدم للانتخابات المعقودة في عام ١٩٩٠ بموجب المادة ١٠ ، المادة الفرعية (هـ) من قانون الانتخابات Pyithu Hluttaw الذي ينص على ما يلي:

لا يحق للأشخاص التاليين التقدم للانتخابات:

- الأشخاص الذين يدينون بأي اعتراف بسلطة أجنبية أو ولاء لها أو تمسك بها أو يكونون رعايا أو مواطنين لسلطة أجنبية أو مؤهلين لحقوق ومزايا رعايا السلطة الأجنبية .

وقد اقترح هذا المبدأ أساسا أبوها الجنرال أونغ سان نفسه .

في الفقرة ٣٨

التقرير غير صحيح في النص على أن "المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام أنشأ لجنة انتخابات لفحص نتائج ... إلخ" .

والواقع أن لجنة الانتخابات أنشأتها حكومة حزب برنامج بورما الاشتراكي الحاكم آنذاك السالفة . وعهد إلى اللجنة المستقلة المؤلفة من خمسة من أقدم الموظفين المدنيين المتقاعدين عقد انتخابات متعددة الأحزاب .

في الفقرة ٣١

يتحدث التقرير عما سمي "النزوح الجماعي" إلى بنغلاديش . وقعد التقرير عن الاعتراف بالأسباب الحقيقية التي أدت إلى "النزوح الجماعي" .

وفي المقام الأول تماما ، حرضت المنظمات الارهابية أهالي ميانمار المسلحين الذين يعيشون على حدود ميانمار - بنغلاديش على العبور إلى الجانب الآخر . وهذه المنظمات ذاتها مسؤولة إلى حد كبير عن الخوف الذي تشربه المقيمون الذين يرغبون في العودة إلى ميانمار . وهذه الجماعات الإرهابية هي نفسها التي لا تقوم فقط بإرهاب المقيمين ولكنها تستخدم أيضا أساليب القوة ضدهم ثم تعطل تدفقات العائدين إلى ميانمار .

وذكر في التقرير أن عدد الذين عبروا إلى بنغلاديش وصل إلى ٠٠٠ ٢٥٠ شخص . وهذا الرقم البالغ ٠٠٠ ٢٥ شخص متضخم جدا . وبقدر تعلق الأمر بميانمار ، فإنها سوف تقبل هؤلاء الأشخاص الذين يستطيعون إثبات أنهم أقاموا في ميانمار لفترة زمنية معقولة .

في الفقرة ٣٤

بالإشارة إلى الفقرة ٣٠ تود ميانمار أن تذكر أن المؤتمر الوطني المنعقد حاليا يحضره مندوبون يمثلون الأحزاب السياسية ، وممثلون منتخبون في الانتخابات ، وممثلون للأعراق الوطنية ، وفلاحون ، وعمال ، ومثقفون ، وتقنيون ، وموظفو الخدمة الحكومية ، والشخصيات المدعوة .

في الفقرة ٣٦

باقتباس العبارات التي قيل بأن "السلطة الحكومية" ذكرتها ، يعني التقرير ان ميانمار لم تكن تريد الحركة الديمقراطية . وما عنته "السلطة الحكومية" هو أن ميانمار لم تكن تريد أن تشهد حالة الفوضى التي حدثت في عام ١٩٨٨ وانها تود أن تتفادى نفس الخطأ .

في الفقرة ٣٨

اقتبست "السلطة الحكومية" تماما خارج السياق وتضمنت الفقرة أخطاء جسيمة تقف على حافة السخف .

في الفقرة ٤١

تم مرة أخرى اقتباس "السلطة الحكومية" بصورة خاطئة . ويقف جوهر الفقرة بكاملها على حافة السخف .

في الفقرة ٧٣

في الفقرة ٦٨ ألقى التقرير بالتضمين ظلال شك على لمحة حسن النية التي قدمتها الحكومة للارهابيين المسلحين بتعليق العمليات العسكرية الهجومية في ولاية كايين والأجزاء الأخرى من البلد لتدعيم التضامن الوطني والوحدة . بيد أنه استغلالاً للمحة حسن النية هذه هاجم بعض الارهابيين المسلحين بعض المراكز العسكرية في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر عام ١٩٩٢ . ورداً على الغزوات التي شنها الإرهابيون المسلحون قامت القوات المسلحة الميانمارية بحملات هجومية مضادة دفاعا عن النفس . وثمة بلاغات تستند على الاشاعات والادعاءات في القول بأن جيش ميانمار أصدر أحكام إعدام موجزة على الناس المشتبه في تمردهم . وهذه المزاعم لا أساس لها مطلقاً .

وبصورة مماثلة ذكر التقرير ادعاءات تقوم على "روايات" نفذها شخص أو شخصان .

في الفقرة ٧٦

يشير التقرير إلى ما يعرف باسم "أمر ترحيل" . ولا تهتم الجهة المصدرة بمراجعة سلطات ميانمار عما إذا كان ما يعرف باسم الأمر حقيقي أم لا . وقد قبلوا الاتهام الموجه من حزب يبدو واضحا أنه متضامن مع الارهابيين المسلحين .

في الفقرتين ٧٧-٧٨

أورد التقرير أكثر الادعاءات الكاسحة بأفظع الطرق . ولكن مؤلفيها ، باعترافهم الوارد في الفقرة ٧٤ ، سحبوا السجاد من تحت أقدامهم بالاعتراف بأن "المقرر الخاص يود أن يوضح أن استنتاجاته غير كاملة وأن النطاق الحقيقي للمشكلة لم يتسن تحديده في هذه الزيارة الأولية" .

وقد يشار في هذا الصدد إلى أن قوات ميانمار المسلحة أو التاتمادو ولدت من الصراع الوطني للاستقلال على مدى العقود الاربعة الماضية . ويتبع التمادور التقليد الرفيع المتعلق بخدمة مصالح الشعب بإخلاص وتفان . وهو جيش تطوعي يتعهد أعضاؤه ذووا الانضباط الشديد بالسلوك وفقا لمدونة الأخلاق الموضوعة والتمتع باحترام التقاليد

الثقافية والعادات للسكان المحليين ووضع صورة مثالية لهم . وهو ليس جيشا من المرتزقة . فهو يفخر بأنه جيش الشعب .

في الفقرات ٧٩-٨٤

تحت ظروف معينة يتعين على قوات ميانمار المسلحة استخدام عتالين لنقل المعدات على الأراضي الصعبة في الغابات النائية والجبال القريبة من الحدود حيث تشن الحملات العسكرية ضد المتمردين المسلحين . وحيث لا يمكن دخول الأراضي بالسيارات أو المركبات الأخرى ذات المحركات يتعين على جيش ميانمار استخدام عتالين لنقل اللوازم والمعدات .

بيد أنه ليس صحيحا أن العتالين يعاملون بقسوة وبصورة غير إنسانية من قوات ميانمار المسلحة . وجميع هذه الادعاءات عن معاملة القوات المسلحة للعتالين غير صحيحة . وهي تصدر أساسا عن مصادر خارجية لها أهداف سياسية أبعد .

وتقوم القوات المسلحة بتوظيف العتالين واستخدامهم بعد التشاور مع السلطات المحلية . ويجري هذا في ميانمار منذ استعادت استقلالها في عام ١٩٤٨ . ويتفق التوظيف والاستخدام مع المادة ٨ ، المادة الفرعية ١(ن) من قانون القرى لعام ١٩٠٨ والمادة ٧ ، المادة الفرعية ١(م) من قانون البلاد لعام ١٩٠٧ . ويقوم التجنيد على المعايير الثلاثة التالية:

(أ) يجب أن يكونوا عاطلين ؛

(ب) يجب أن يكونوا لائقين جسمانيا للعمل كعتالين ؛

(ج) يجب تحديد مبلغ معين من الأجور والاتفاق عليه مقدما .

ولا يطلب بالمرة من العتالين الموظفين بهذا الشكل مصاحبة القوات إلى المواقع الفعلية للمعارك ؛ ولا يعرضون للأخطار . ويعادون ثانية بمجرد إتمام مهمتهم . وتدفع لهم أجورهم بصورة عادلة ، وفي حالة فقدان الحياة أو أي عضو غير المحتملة فيما لا يتعلق بأي نزاع مسلح يعوضون هم وأسرهم وفقا لقانون تعويض العمال لعام ١٩٢٥ . ومن حقهم العلاج الطبي شأنهم شأن الجنود وفقا لقانون القوات المسلحة وهم يوضعون في أماكن آمنة أثناء العمليات .

وهناك في الواقع عتالون متطوعون وعتالون محترفون يعرضون العمل كعتالين نيابة عن آخرين لاكتساب عيشهم . وهكذا فإن الساذج وحده هو الذي يأخذ الفضائح الموجهة ضد قوات ميانمار المسلحة مأخذ الجد .

ورداً على بعض الرسائل الواردة من مركز حقوق الإنسان أجريت تحريات عن سوء المعاملة المزعومة للعتالين في مناطق القيادات العسكرية . وفي جميع هذه الحالات كشفت التحريات عن عدم وجود جوهر في هوة الادعاءات . وهذه المزاعم ، غير القائمة على أساس ، لا يمكن إدراكها تماما ولا سيما نظرا للمستوى العالي من الكفاءة والنظام الذي تتمتع به قوات ميانمار المسلحة .

وتبين الفقرة السابقة أنه تجري استفسارات أو تحريات سليمة فيما يتعلق بالمزاعم عندما توجد أدلة ظاهرة .

في الفقرتين ٨٥ ـ ٨٦

تود ميانمار القول بأن هناك مزاعم "بالعمل الإجباري" في ميانمار تروجها بعض المراكز المعادية للغاية لحكومة ميانمار .

وروجت مزاعم في بعض المراكز بأن سلطات ميانمار تستخدم العمل الإجباري لإنشاء السكك الحديدية والطرق والكباري . وهذه المزاعم كاذبة وتقوم على التلفيق من جانب اناس يودون الحط من صورة سلطات ميانمار ، ومن جانب أشخاص لا يفهمون عادات وثقافة شعب ميانمار . ففي ميانمار تعد المشاركة الطوعية في العمل في بناء الأضرحة والمعابد الدينية والطرق والكباري وإزالة العوائق من الطرق تقليدا يرجع إلى آلاف السنين . وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ زار أعضاء السلك الدبلوماسي في ميانمار موقع مد خط سكك حديد آوجبان ـ بنلاوينغ الذي ذكره المقرر الخاص في الفقرة ٨٥ من التقرير . وخلافا لما ذكر رحب العمال والسكان في الموقع ذاته بأعضاء السلك الدبلوماسي بشكل عفوي جدا وبمرح شديد . وهناك اعتقاد عام بأن المشاركة في العمل تصرف نبيل وأن الجدارة المستحقة عنه تسهم في تحقيق رفاهة شخصية وقوة روحية أفضل .

وفي القرى والمناطق الحدودية تطوع رجال تاتماداو (القوات المسلحة الميانمارية) والشعب المحلي في المنطقة بالعمل في بناء الطرق والكباري في السنوات الاربع الماضية أو نحو ذلك . ولا ينطوي الأمر على أي قسر . ولم توجد قط في تاريخ ميانمار "أعمال العبودية" ومنذ عصور ملوك ميانمار شيدت كثير من السدود وأعمال الري والبحيرات وما إلى ذلك بعمالة تطوع بها جميع سكان المنطقة . وطبقا لذلك فإن أولئك الذين يتهمون سلطات ميانمار باستغلال العمل الإجباري يكشفون بوضوح عن جهلهم بتقاليد ميانمار وثقافتها .

في الفقرتين ٨٧ ـ ٨٨

يزعم التقرير أنه "أفيد بأنه تم إعدام آلاف الأشخاص بإجراءات موجزة عقب المظاهرات الجماعية من أجل الديمقراطية في عام ١٩٨٨ وخلال إضراب الطلبة في كانون

الاول/ديسمبر ١٩٩٠" . ويجب لفت الانتباه إلى اللفظ الواصف "أفيد" . فمن الواضح أن واضعي التقرير لا يعلمون بما حدث بالفعل خلال الاضطرابات التي وقعت في الجزء الأخير من عام ١٨٩٤ . وكانت المظاهرات الداعية للديمقراطية سليمة ومنظمة في البداية . بيد أنه بسبب تحريض اليساريين المتطرفين واللئام ودوائر معينة من الاعلام الجماهيري أصبحت حالة الفوضى الشاملة وانعدام القانون سائدة . وتعين استدعاء الجيش للخروج واتخاذ تدابير لقمع الغوغاء الذين يتصفون بالعنف والحقد . ومارست قوات الأمن أقصى درجات ضبط النفس . وأبلغ مركز حقوق الإنسان بالحالة بكاملها بمذكرة بعثة ميانمار رقم ٣/٢٠٣-٣٢/٣٧ المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

في الفقرات ٨٩-٩١

لدى ميانمار قوانين تفصيلية تتعلق بإدارة السجون . وبموجب قانون السجون لعام ١٩٨٤ الذي يسبق استقلال ميانمار من البريطانيين هناك صف من ضباط السجون في كل سجن على قمته مشرف وضابط طبي ومساعد طبي وسجان يكونون وحدة إدارية في السجن . ونظرا لهذا فإنه لا يمكن تصور أن تحدث في السجون وفيات غير طبيعية أثناء الحبس . وقد أجابت البعثة الدائمة على جميع الأسئلة التي وجهت إليها . وإذا أمكن إيجاد أدلة على هذه الادعاءات لابدت سلطات ميانمار استعدادها للنظر في هذه الحالات طبقا لقوانين السجون الراسخة .

في الفقرات ٩١-٩٦

هذه الفقرات مليئة ببيانات متناقضة . إن اضطرار المؤلفين إلى قول ما يلي: "ولكن المعلومات التي جمعها المقرر الخاص لم تكن كافية للتأكيد بشكل قاطع بشأن مصير هؤلاء النساء" يثبت أن الادعاءات لا أساس لها .

وفي هذا الصدد أرسلت البعثة الدائمة في جنيف تفنيداً في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢ إلى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن الاعدام الموجز أو التعسفي الخارج عن سياق الاجراءات القضائية ملحقة نسخة منه كمرفق .

في الفقرة ١٣٠

يزعم التقرير أن أعضاء الصحافة الأجنبية لم يسمح لهم بالدخول إلى مناطق الحدود بما في ذلك ولاية راكين . وهذا الادعاء زائف . فأعضاء الصحافة الأجنبية لهم الحق في الدخول لزيارة ولاية راكين . والواقع أن عددا منهم ، بما في ذلك مراسل هيئة الاذاعة البريطانية السيد روجر هيرنغ زار ولاية راكين . وقام أعضاء وسائط الإعلام الجماهيرية ، بما فيهم فرق للتلفزة من بنغلاديش ، بزيارات إلى ولاية راكين ومنازل العائدين .

وينبغي أن يذكر هنا أن أعضاء الصحافة الأجنبية يسمح لهم بزيارة ولاية راكين بشرط قيامهم بدفع نفقات نقلهم .

في الفقرة ١٢١

ليس صحيحا أن هناك رقابة حكومية على الصحافة والإذاعة والتلفزة وتوزيع المواد المكتوبة . بيد أنه يطلب من وسائط الإعلام التقيد بعدم الإدلاء ببيانات تعطل النظام العام والهدوء . وفي ميانمار قانون للطابعين والناشرين وهما بالتأكيد ليسا قاصرين على ميانمار وحدها .

في الفقرة ١٢٢

ينبغي توضيح أن أعضاء الصحافة الأجنبية الذين يبلغ عددهم نحو ٣٠ شخصا يقومون بتغطية المؤتمر الوطني .

في الفقرة ١٢٨

يتضمن التقرير بيانا منحرفا يحاول بالتضمين والتوسيع الادعاء بأنه لم تكن هناك منطقة مميزة وخلافات اثنية أو غير ذلك بين ميانمار (بورما) وشبه القارة الهندية .

والحقيقة أن ميانمار كانت موجودة بوصفها كيانا مميزا يرجع تاريخه إلى آلاف السنين . والادعاء الوارد في التقرير لا يفتقر إلى الدقة فحسب ولكنه أيضا خبيث في نواياه المتعلقة بتضمين أن ميانمار وشعبها لم يكن لهما وجود ككيان متميز قبل استقلالها في عام ١٩٤٨ . وكانت هناك بالتأكيد حدود وطنية بين ميانمار والهند ، وفي عام ١٩٧١ بين ميانمار وبنغلاديش .

في الفقرة ١٣٠

مرة أخرى يقدم التقرير ادعاءً منحرفا آخر فيما يتعلق بجنسية ميانمار وقوانين الجنسية فيها . فلميانمار ، شأنها شأن أي دولة ذات سيادة قوانين وأحكام وقواعد خاصة بها تتعلق بالجنسية . وتبين الادعاءات الواردة في هذه الفقرة أن المؤلفين ليسوا على دراية بهذه القوانين الخاصة باتحاد ميانمار .

في الفقرة ١٣١

ان مكان الحدود من أصل بنغالي الذين يعيشون في منطقة حدود ميانمار - بنغلاديش ليسوا مواطنين ميانماريين طبقا لقانون جنسية ميانمار بالرغم من أن بعضهم قد يحملون بطاقات تسجيل وطني . وهم يتمتعون بمركز الضيوف مع الحق في التقدم للجنسية .

في الفقرة ١٣٣

اقتبس التقرير مرة أخرى ادعاء لا أساس له بأنه عندما أصبحت ميانمار مستقلة جرت محاولات لطرد بعض سكان راكين المسلمين وأن أول تدفق للاجئين حدث في ذلك الحين . ويذكر التقرير أيضا أنه حدثت "حركة هجرة ضخمة" في سنة ١٩٧٨ .

وليس صحيحا أنه جرت محاولات لطرد بعض سكان راكين المسلمين عندما أصبحت ميانمار مستقلة . وقد حدث تحرك للسكان عبر الحدود في عام ١٩٧٨ عندما قامت وزارة الهجرة والقوى العاملة بمراجعة هذا الوضع . وأجريت هذه العملية على نطاق وطني كجزء من المسح الديموغرافي . ونُفذ هذا المشروع ليس فقط في راكين وإنما شمل أيضا جميع الولايات الأخرى في الاتحاد . ولم يكن المشروع موجها ضد أي بلد أو ديانة . ولم يتسبب هذا المشروع في أية مشاكل في البلد بأسره ولكنه أثار تحرك السكان عبر الحدود بما في ذلك سكان الحدود من بوثيداونغ والبلدان الأخرى في ولاية راكين . وكانت هذه الحركة مجرد انتقال الناس مرة أخرى إلى المكان الذي جاءوا أصلا منه . وهؤلاء الذين هربوا عبر الحدود هم الذين لم يريدوا تقديم أنفسهم للفحص المشروع من قبل وزارة الهجرة والقوى العاملة .

في الفقرة ١٣٥

الادعاء الوارد في الفقرة ١٣١ كاذب تماما وخطير كذلك ففي ميانمار لا يوجد قمع لأية فئة على أساس أسباب إثنية أو عرقية . فأهالي الراكين من الأجناس التي تعيش في ميانمار . وإلى جانب أجناس البامار ، والكايين (الكارين) ، والراكين ، والشان والمون والشين والكاشين والكاياه (الكارينبيون) يعتبر الراكين من الأجناس الأصلية التي عاشت في ميانمار دهوراً قبل بداية العصر المسيحي . كما أنه لا يوجد أي قمع على أساس الديانة . ويتمتع الأهالي الذين يعتنقون الإسلام بنفس حقوق ومزايا المنتمين إلى ديانات أخرى مثل المسيحيين والبوذيين والهندوس .

في الفقرة ١٣٦

كما سبق تفنيده في الفقرات ذات الصلة الأخرى ، لا يوجد ترحيل إجباري أو إجبار للأشخاص على العمل كعتالين كما يزعم التقرير .

ونتيجة لذلك فإن مزاعم التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة ، إلخ ضد المسلمين والأقليات الإثنية الأخرى في راكين على يد السلطات الميانمارية كاذبة . ويبدو أن هدف هذه المزاعم محاولة بذر الخلاف والضغينة والعداوة بين الأجناس الوطنية في ميانمار .

الفقرات ١٥٨-١٦٥

يقتبس التقرير إلى أقصى حد الأحكام المتصلة بالمادة ٣ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والقانون العرفي . ويمكن القول هنا بأن ميانمار دأبت دائما على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه المعاهدات الدولية التي تدخل طرفا فيها . والتلميح بعكس ذلك ، الذي يبدو أن التقرير يتضمنه ، أمر يؤسف له جدا .

في الفقرات ١٦٦-١٧٦

يشار إلى التوضيحات المتصلة بالفقرة ٨١ أعلاه .

في الفقرات ١٧٧-١٧٩

في دستوري الدولة لعامي ١٩٤٧ و١٩٧٤ نص بوضوح على أحكام تتعلق بحقوق العمال في تكوين اتحادات وتنظيم أنفسهم للحماية من الاستغلال الاقتصادي . ومن حق المنظمات أو الاتحادات المسموح بها بموجب القانون أن تتمتع بحرية التجمع . وما إلى ذلك .

وفي الجزء الأخير من عام ١٩٨٨ نشبت الاضطرابات ، وفي نهاية المطاف وبسبب الحالة الفوضوية السائدة في البلاد ، استولى المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام المؤلف من أعضاء أقدم في القوات المسلحة على السلطة الحكومية في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لمنع البلاد من الانزلاق إلى التفكك . وبقوة الظروف تعين على المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام استلام السلطة الحكومية للأسباب التالية:

(أ) عدم تفكك الاتحاد ؛

(ب) عدم تفكك التضامن الوطني ؛

(ج) ضمان استمرارية السيادة الوطنية .

ومنذ البداية تماما ألزم المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام نفسه بتحويل السلطة الحكومية إلى الشعب ، الذي تكمن مصالحه أصلا فيها ، بالوسائل الديمقراطية وفي أقصر وقت ممكن .

وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ أصدر المجلس الحكومي لإعادة القانون والنظام إعلانا يوضح البرنامج الذي ينص على العملية السياسية والدستورية المؤدية إلى دستور جديد للدولة يقوم على مبادىء ديمقراطية متعددة الأحزاب .

ووفقا للبرنامج يعقد المؤتمر الوطني في يانغون . والغرض من المؤتمر الوطني إرساء مبادىء أساسية توضع في الدستور الجديد . ويشترك في هذا المؤتمر الوطني مندوبون يمثلون الأحزاب السياسية والجماعات العرقية الوطنية والفلاحين والمثقفين

والتقنيين وموظفي الدوائر الحكومية والعمال . وسيقوم الدستور الجديد الذي سيضعه الممثلون المنتخبون على النظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب . وحيث ان ممثلي العمال مشتركون في المؤتمر الوطني فإنه سينص تلقائيا في الدستور الجديد على أحكام تتعلق بحق العمال في تكون الاتحادات أو النقابات .

وكما سبق توضيحه ، فإن دستوري ١٩٤٧ و١٩٧٤ غير عاملين لحين اعتماد دستور جديد . ولا توجد في الوقت الحاضر هيئة معترف بها قانونا ، أو منظمات يمكن اعتبارها اتحادات أو نقابات عمالية قانونية . ومع ذلك فإن القوانين والاحكام والقواعد التشريعية التي تحمي حقوق العمال وتنهض بمصالحهم لا تزال تعمل ، وبهذا فإن الحقوق والمصالح الاساسية لجميع العمال محمية ومصانة بقوانين العمل وأحكامه وقواعده .

في الفقرة ٢٢٠

الادعاء الوارد في الفقرة ٢٢٢ بأنه لم يسمح للمقرر الخاص رؤية أي من القادة السياسيين غير صحيح . فقد قابل الرئيس أو ونغ شوي ، وأمين الرابطة الوطنية للديمقراطية أو لوين ؛ وقابل الرئيس أو خون تون أو والامين العام المساعد أو ساي نيونت لوين من رابطة الجنسيات شان للديمقراطية في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ .

في الفقرة ٢٢٢

يقتبس التقرير بعد إشارته إلى اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ٢٩ و٨٧ فقرة تحط من مصالح ميانمار . ولم يقم التقرر بتسمية أي مصدر .

في الفقرة ٢٢٣

يقتبس التقرير مقطعا يتعارض مع مصالح ميانمار . وهنا أيضا لا يسمي أي مصدر .

في الفقرة ٢٢٦

يصدر التقرير بيانا شاملا يصل إلى الحط من دور النظام القانوني لميانمار . ومما يؤسف له بوجه خاص أن مؤلفي هذا ، عندما قاموا بذلك ، حاولوا بلباقة ، أو بدون لباقة ، نشر بذور سوء الفهم الخطير بين الأجناس القومية في الاتحاد .

وربما يشار هنا إلى أن هؤلاء الذين يعتنقون الديانة الإسلامية ومن أصل بنغالي يعيشون على حدود ميانمار - بنغلاديش لهم وضع الضيوف مع الحق في التقدم للحصول على الجنسية . وطبقا لذلك فإن الادعاء الشامل بأن القانون المتصل بجنسية ميانمار يؤثر "في تهيئة الظروف التي تشجع انعدام الجنسية" ادعاء استفزازي للغاية . وفوق كل ذلك فإن الادعاءات بأن القانون سينتج عنه "ان ضحايا انتهاكات حقوق الانسان سيحدثون

تدفقات للاجئين من شأنها أن تثقل كاهل بلدان أخرى وتسبب تهديدات للسلم والهدوء في المنطقة" لا مبرر لها تماما . فميانمار بلد محب للسلم ولا يمثل أي تهديد لأي بلد أو أي جار .

في الفقرات ٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣-٢٣٤

أصدر التقرير ادعاءات شاملة عن تعذيب وقمع الأقليات الإثنية ، وعدم التسامح الديني استناداً إلى تقارير غير مؤيدة لمصادر مشكوك فيها .

في الفقرة ٤٠

قام التقرير في إشارته إلى إعادة فتح الجامعات ومعاهد التعليم العالي بتحريف الحقائق بطريقة تعطي الانطباع بأن هذه المعاهد مغلقة حتى الآن . والحقيقة أن هذه المعاهد أغلقت في نهاية العام الدراسي وأن إعادة فتحها يتصل بالفترة الدراسية الجديدة .

- - - - -